## تمهيـــد

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة. فالدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد. الملاحظ على أرض الواقع أنه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق الفكرتين السابقتين ذلك أنهما يتناقضان مع واقع ومقتضيات السوق، هذه الأخيرة مبنية على أساس تحقيق المردودية الاقتصادية وتعظيمها و التي عادة ما ترى أن الاهتمام بشؤون البيئة و المجتمع يعتبر عبئا ويؤثر سلبا على المردودية والأرباح. حتى أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها و ضمان بقاءها.

وباعتبار أن المؤسسات الاقتصادية هي الفاعل الأول في الاقتصاد والذي يؤثر نشاطها ويتأثر بشكل كبير بالبيئة فقد أصبحت تركز اهتماماتها على الجوانب البيئية حيث أصبحت حماية البيئية من ضمن أولوياتها وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي تؤثر على مصير المؤسسة؛ ويجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كونها تمثل الشريحة الأكبر من المؤسسات أن تدمج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية، من خلال تبني ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة.

### 1. طرح الإشكالية:

في ظل ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة تبرز لنا الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

**"ما مدى إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة ؟"**

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة سياسة بيئية؟
- هل تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة نظم الإدارة البيئية وتلتزم بها؟

❖ هل تدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة ممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن وظائفها؟

### 2. فرضيات البحث

- تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة سياسة بيئية ؛
- تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة نظم الإدارة البيئية وتلتزم بها؛
- لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة ممارسات للبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن وظائفها.

### 3. أهمية الدراسة

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة تحقيقها تنمية اقتصادية تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الشريحة الأكبر من المؤسسات الاقتصادية في جل اقتصاديات الدول؛
- تطبيق الإدارة البيئية والالتزام بنظمها لم يعد خيارا بل أصبح أمرا حتميا على المؤسسات الالتزام به لما له من جوانب ايجابية على المؤسسة والبيئة في نفس الوقت؛
- ضرورة إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في إستراتجية المؤسسة كتوجه جديد.

### 4. أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم السياسة البيئية وعناصرها؛
- التعرف على أهم العوامل التي تحدد سلوك المؤسسة اتجاه البيئة؛
- التعرف على واقع إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة للبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن انشطتها.

### 5. أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع بحد ذاته للأسباب التالية:

- التهديدات التي تعاني منها المؤسسات عموما والصغيرة والمتوسطة خصوصا من جراء المشاكل البيئية والتي هي المسبب الرئيسي لها؛
- الإنفتاح الاقتصادي وبروز ظاهرة المنافسة المحلية والدولية والاشتراطات البيئية في العمليات التصديرية والتي تلزم المؤسسات كسب ميزة تنافسية مستدامة لضمان بقائها؛

- الرغبة في التركيز على البعد البيئي للتنمية المستدامة دون الأبعاد الأخر والمسؤولية البيئية.

**6. حدود الدراسة**

**الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لولاية تبسة.

**الحدود الزمنية:** هي المدة المستغرقة في جمع البيانات والتي امتدت خلال الفترات الممتدة من 20 مارس إلى 25 أفريل 2017.

**6. الدراسات السابقة**

**أولا: الدراسات العربية**

**1.** حسيبة ابلعيدان، **البعد البيئي في المؤسسات الجزائرية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن وحدة دهن الشراقة**-مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر، 2012.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن دمج الانشغالات البيئية ضمن الأهداف العامة للمؤسسة، وتخصيص الوسائل المختلفة لتحقيقها لا يشكل عائقا تنمويا في وجه المؤسسة، بل يجنبها النفقات الإضافية للضرائب ويسمح لها بتوفير المواد الأولية واكتساب أسواق جديدة، ومزايا أخرى تستفيد منها المؤسسة على المستويين المتوسط والبعيد؛
- تتسبب نشاطات وحدة الشراقة في مستويات من تلوث الماء، الهواء والتربة من خلال مخلفاتها السائلة، الصلبة والغازية وتشكل النفايات السائلة أكبر جزء من مخلفات الوحدة؛
- تقوم الوحدة بتحضير المراجعة البيئية ودراسة الخطر البيئي، وهي شروط قانونية ملزمة للحصول على رخصة الاستغلال، وكإجراء طوعي وقعت المؤسسة عقد ENAMP عقد الأداء البيئي مع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم؛
- لا تتوفر الوحدة على إدارة بيئية( رغم تسطيرها ضمن المشاريع القريبة) ومتابعة شؤون البيئة تدمج ضمن إدارة نوعية؛
- لا تملك الوحدة سياسة بيئية محررة وواضحة، وهي غالبا ما تدمج شؤون البيئة في سياستها المتعلقة بالنوعية.

2. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه (غير منشورة، كلية) العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2011.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تدل على ان المؤسسات محل الدراسة تربطها علاقة وطيدة مع السلطات العمومية من حيث احترام القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية وما يؤكد صحة هذه النتيجة أن التحليل الإحصائي أكد أن المؤسسات الاقتصادية لصناعة الاسمنت تتلقى مساعدات من طرف الدولة من أجل مراعاة رهانات التنمية المستدامة بإصدار القوانين والسهر على تطبيقها بنسبة100%. في هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية أعطت الاهتمام الكافي للجانب التشريعي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على المستويين الكلي والجزئي سواء من الجانب البيئي أو الجانب الاجتماعي .
- إن النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تدل على أن مستوى المؤسسات الاقتصادية لصناعة الاسمنت تتلقى مساعدات من طرف الدولة من أجل مراعاة رهانات التنمية المستدامة بوضع برامج وتقديم الإعانات المالية والتقنية اللازمة بنسبة100%. وما يؤكد ذلك أن المؤسسات اختارت طواعية اللجوء إلى المواصفات القياسية الإيزو وغيرها من المواصفات من أجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة.
- إن النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تدل على أن المؤسسات الاقتصادية لصناعة الاسمنت تجتهد في انتهاج مبادرة طوعية تسمح بإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية بنسبة 70% فالمؤسسات المدروسة تقوم ببعض المبادرات في المجال البيئي خاصة في مجال التحكم في الانبعاثات وفي إدارة النفايات وفي إدارتها لمواردها البشرية تحت تأثير تشريعات العمل في الجزائر مع وجود مجالات قصور كثيرة في بعدها المجتمعي نتيجة عدم اللجوء إلى مبادرات طوعية اتجاه المجتمع المحلي.
- دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تؤكد أن المؤسسات المدروسة لا تبذل الجهد الكافي من اجل التعرف على

أصحاب المصالح وعلى متطلباتهم. فنسبة الإشباع الذي تحققه المؤسسات لكل الأطراف ذات المصلحة هي 49.51%.

3. منذر نائل الكرداشة، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية (دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى)** مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين للباحث أثناء البحث وجمع المعلومات أن مصطلح مخلفات الإنتاج( النفايات الصناعية) مصلح سلبي من وجهة نظر عدد من أفراد العينة وهو يرى أن العكس هو الصحيح حيث أن تلك المخلفات لها أهمية تجارية وصناعية وتنعكس إيجبا على الحالة الاجتماعية والصحية للأفراد وتظهر الأهمية لها من خلال عملية فرزها وإعادة تدويرها وخاصة المخلفات المائية منها؛
- بينت النتائج أن تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية البيئية يعتبر من الوسائل الفعالة لحماية البيئة وأن المنظمات الصناعية ساهمت في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مواقع تواجدها حيث يعمل العديد من تلك المنظمات على تقديم دعم مالي للمجتمع المحلي على اعتبار نوع من الالتزام الأخلاقي اتجاه المجتمع ؛
- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروقا ذات دلالة إحصائية لنوع المخلفات الصناعية وتبني منظمات الأعمال الصناعية المسؤولية الاجتماعية البيئية وهذا يشير إلى أن هناك عدد من المنظمات الصناعية تستحق منها السعي في إيجاد حلول بيئية مقارنة مع غيرها من المنظمات التي تشكل لها تلك المخلفات مشكلة بيئية في المجتمع مما يستدعي السعي في إيجاد الحلول لتلك المخلفات الصناعية؛
- بينت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروقا ذات دلالة إحصائية لعدد العاملين في الشركات الصناعية وتبني منظمات الأعمال الصناعية المسؤولية الاجتماعية البيئية،وهذا غير منسجم مع حقيقة دور زيادة عدد العاملين في قدرتهم في التأثير على إدارة المنظمة بإيجاد بيئة عمل نظيفة خالية من التلوث بما يحقق أدنىمستويات من شروط السلامة المهنية؛
- أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذاتدلالة إحصائية لنوع الملكية في الشركات الصناعية للمسؤولية الاجتماعية البيئية وهذا لا يتفق مع فكرة أن الشركات المساهمة هي أكثر حرصا من الشركات غير المساهمة في تبني مسؤوليتها اتجاه المجتمع؛

- أوضحت النتائج أن الاهتمام البيئي في عمل المنظمات الصناعية يمكن أن يوفر معلومات مفيدة في خفض كلفة الإنتاج وهدر استهلاك الطاقة والمساهمة في زيادة الإيراداتإذا تمكنت من اعتبار البيئة ميزة تنافسية في عملها.
- يسهم حصول المنظمات الصناعية على شهادات بيئية عالمية مثل الإيزو وغيرها في إبداع المنظمات من الناحية التنظيمية ورفع قدرتها التنافسية وتسهل من مهام اتفاقيتها الخارجية.

4. إيثار عبد الهادي أل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14000: 2004، دراسة حالة في الشركات العامة لصناعة البطاريات معمل بابل**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السبعون، بابل، العراق، 2008.

وخلصت الدراسة إلى النتائج السابقة:

- أشارت النتائج إلى وجود فجوة كبيرة بين النظام البيئي المعتمد في المعمل ومتطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية ISO14001:2004عكست عدم اهتمام إدارة المعمل بتبني مفاهيم المواصفة وضعف توجهاتها صوب تنفيذ متطلباتها نتيجة عدم إدراكها أهمية نظام الغدارة البيئية.
- ضعف توجه إدارة المعمل صوب تحسين أدائها البيئي نتيجة عدم وجود دليل يضمن توضيح مضامين السياسة البيئية وبشكل موثق؛
- غياب الأهداف والبرامج ومؤشرات الأداء البيئي التي تساهم في تحسين الأداء البيئي في المعمل نتيجة افتقار المعمل سياسة بيئية واضحة ومفهومة؛
- عدم تهيئة المعمل بالموارد المالية والتقنية والبنية التحتية التي تعد مرتكزات أساسية لعملية إقامة وتنفيذ نظام الإدارة البيئية، فضلا عن عدم رصد الميزانيات التي تساهم في انجاز مهمة تطبيق النظام بفعالية؛
- ضعف الاهتمام بنشاط التدريب والتوعية البيئية في المعمل رغم كونه العامل الأساس في نجاح نظام الإدارة البيئية وتعزيز مهارات العاملين، مما أدى إلى نقص المهارات الفنية والمعرفية للأطر البشرية؛
- ضعف في الاتصالات البيئية الداخلية والخارجية نجم عنه عدم إبلاغ المعلومات بشأن نظام الإدارة البيئية والجوانب البيئية سواء للعاملين أو الأطراف الخارجية المستفيدة؛

- غياب الإجراءات الموثقة لأغلب الأنشطة ومتطلبات نظام الإدارة البيئية وعلى وجه التحديد (السياسة، الأهداف، الغايات البيئية والعناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية) نتيجة عدم تحديد الجهة المخولة بضبط الوثائق.

## ثالثا: دراسات أجنبية

**1.** Marion Personne**, Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI: Evaluation des performances environnementales**, Thèse de doctorat, Devant L'institut National Des Science Appliquées De Lyon et L'école Nationale Supérieure Des Mines De Saint-Etienne, France, 1999.

تطرقت الدراسة إلى المفاهيم التي تربط المؤسسة بالبيئة، إدارة البيئة كتطبيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في منهجية التكامل البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد أثبتت الدراسة أن دمج المعايير البيئية في سير المناطق الصناعية أمر لابد منه اليوم من أجل المؤسسات: من خلال توقعات الأطراف المهتمين وسياسات التنظيم الخارجية الإجبارية او الطوعية، فالبيئة أصبحت تمثل عنصرا فاعلا اقتصاديا واستراتيجيا.
- لقد وضحت الدراسة مجموعة من المستويات المطلوبة للتمكن من التكامل البيئي في تسيير المناطق الصناعية.
- يعتبر نظام الإدارة البيئية وسيلة بالنسبة للمؤسسات لتحقيق التكامل مع البيئة وشهادة نظام الادراة البيئية وسيلة المؤسسات لتثبت للأطراف المعنية توجهها البيئي.
- وقد وضحت الدراسة معايير الإشهاد الأكثر شيوعا والتي تتمثل في Eco-audit الأوروبية والمواصفة العالمية ISO14001 وركزت الدراسة على تطبيقيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من قلة وعدم رسمية المعلومات وارتفاع نسبة عدم التأكد وبصفة عامة ثقافة بيئية ضعيفة.
- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتهاج سلوك بيئي قائم على نظام تسيير المعلومة البيئية.

**2**. Alan FUSTEC**, Le développement durable Quels enjeux pour les PME**? Observation sur la Responsabilité sociétale des entreprises, Etude n8, France, 2005.

تناولت الدراسة التنمية المستدامة وخلق القيمة؛ التوقعات الجديدة للأطراف ذات المصلحة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أنظمة الإدارة البيئية والتقييم الذاتي للمؤسسات.

هدفت الدراسة إلى التوضيح لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن التنمية المستدامة لا تقضي على القيمة بل هي غالبا ما تخلقها وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تواكب السرعة التي يتغير بها المحيط حتى تحقق استمراريتها وذلك من خلال تبني أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية.

**8. منهج الدراسة**

لدراسة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية المستدامة، ودراسة البعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على مصادر مكتبية مختلفة: إلى جانب استخدام منهج دراسة الحالة لإسقاط الجانب النظري على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة وذلك من خلال تصميم استبيان تضمن الجوانب الرئيسية لمحاور البحث.

**9. هيكلة الدراسة**

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث في الفصل الأول قمنا بعرض ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودررها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التعرف على الإطار النظري للتنمية المستدامة وأبرزنا العلاقة الوثيقة بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وفي الفصل الثاني أبرزنا ماهية المسؤولية البيئية والسياسة البيئية والفعالية البيئية، وتطرقنا إلى الإدارة البيئة وأيضا حاولنا إبراز ممارسات إدماج البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الفصل الثالث: تعرضنا إلى الجانب التطبيقي حيث قمنا بدراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة في ما يخص الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

لنختم بحثنا بعرض النتائج مرفقة ببعض التوصيات.